أثر معايير الخصائص للمدقق الداخلي في تحقيق المسائلة

دراسة ميدانية في البنك العربي

أعداد

د.كريمه علي كاظم الجوهر

أستاذ مساعد / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

ملخص البحث

يهدف البحث الى التعريف بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي متضمنة معايير الخصائص والأداء والتركيزعلى دور المدققين الداخليين بالالتزام بمعايير الخصائص في تحقيق مساءلة أفضل لم ختلف الجهات في البنك العربي وفروعه في الاردن . واعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على الاستبانة التي صممت وفقا لمحوريين الاول يقيس درجة الالتزام بمعايير الخصائص والثاني يقيس اثر معايير الخصائص على تحقيق المسائلة ومن خلال استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة توصلت الباحثة ان ٤٢.٥% من التغيرات بتحقيق المسائلة يعود الى معايير الخصائص وان اكثر المعايير تاثيرا هو معيار الاستقلالية والموضوعية .واوصت الباحثة بضرورة زيادة وعي العاملين في البنك بمفهوم المساءلة وأهميته في تعزيز الحاكمية المؤسسية وتحديد الجهات التي تقع عليها المساءلة ومجالاتها، والجهات التي تتولاها وأساليبها، ضمن الأدلة التي يصدرها البنك.

Abstract

The research aims at introducing international standards of internal auditing standards, including properties, performance, and special focus on the role of internal auditors abide by the standards of properties in achieving better accountability of the various actors in the Arab Bank and its branches in Jordan. The researcher to gather information on the questionnaire that was designed in accordance with the pivotal first measure the degree of compliance with the standards of properties and the second measures the following criteria for properties to achieve accountability is through the use of statistical methods to researcher concluded that 42.5% of the changes to achieve accountability back to the standard features and more standards influential is the standard independence and objectivity. The researcher recommended the need to increase

awareness of the bank's employees the concept of accountability and its importance in strengthening corporate governance and to determine where the accountability lies and areas, and those which are handled by the methods, within the evidence and issued by the Bank.

المقدمة

إن مفهوم الحاكمية المؤسسية تعبير واسع يتضمن القواعد والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات في المنظمات، ومدى المساءلة التي تخضع لها مجالس الإدارة والمديرون والموظفون. وفي ضوء هذا المفهوم، تنامى الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية . ويعتبر نظام الرقابة الداخلية في أية منظمة خ طَّ الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة، والأطراف المتعلقة بالمنظمة، بصفة عامة، حيث أنه يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية السليمة. إن توفر أنظمة الرقابة الد اخلية الفعالة يتطلب وجود أجهزة تدقيق داخلي فعالة. ويُعد جهاز التدقيق الداخلي وسيلة تقييم مستقلة تساهم في تعزيز فاعلية وكفاءة سير العمليات، وتساعد المنظمات على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فاعليّة إدارة المخاطر، وإجراءات الرق ابة، والحاكمية المؤسسية .وتلعب الخصائص لهذا الجهاز دور كبير في تحقيق اهدافة متمثلة بكفاءة عامليه واستقلاليتهم وغيرها من الخصائص الاخرى التي وردت ضمن المعايير الدولية . انطلاقاً مما تقدم، اختارت الباحثة هذا الموضوع لاختبار دورخصائص أجهزة التدقيق الداخلي في البنك العربي وفروعه في الأردن في تحقيق دوره في المساءلة بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية.

منهجية البحث

مشكلة البحث

نظراً لأهمية التدقيق الداخلي في المنظمات ودوره في تعزيز المساءلة، تمَّ الاعتراف به كمهنة في العديد من الدول المتقدمة، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذ معهد المدققين الداخليين

الأمريكيين (Institute of Internal Auditors, IIA) فيها على عاتقه تطوير هذه المهنة، من خلال إصدار المعايير التي تنظم عمل المدقق الداخلي. ويُلاحظ بالنسبة لأجهزة التدقيق الداخلي في معظم المنظمات العاملة في الدول ال عربية ان عملها يُنظَّم وفقاً لتعليمات وضوابط خاصة تُحدِّدُ واجبات وصلاحيات هذه الأجهزة دون الاستفادة – في البعض منها – من المعايير الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بضمان استقلاليتها وموضوعيتها، مما يؤثر سلباً على عملية تعزيز دورها في تحقيق المساءلة. لذلك، هناك فجوة ما بين التعليمات المُنظِّمة لأجهزة التدقيق الداخلي والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي. ولبيان مدى هذه الفجوة، سيحاول البحث تسليط الضوء على هذه المشكلة واكتشاف مداها في البنك العربي من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما مدى الالتزام بالمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي في البنك العربي وبالاخص معايير الخصائص؟

٢- هل لمعايير الخصائص أثر كبير على عملية المساءلة التي يقوم بها جهاز التدقيق الداخلي؟

٣- هل هناك حاجة لإعادة تنظيم عمل المدقق الداخلي بالشكل الذي يعزز دوره في عملية المساءلة في البنك العربي؟

أهمية البحث

تعتمد الحاكمية المؤسسية على مجموعة من المبادئ وهي : الشفافية، والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية والمساءلة. ويقضي مبدأ المساءلة بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في المنظمة، أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأ عمالهم، أي تحمُّل الجهات المعنية في المنظمة تبعات الأعمال المناطة بها . وتتولى تحقيق هذا المبدأ جهات داخلية وخارجية متعددة تتمثل في : مجلس الإدارة، لجان التدقيق، المدقق الخارجي وجهاز التدقيق الداخلي . ويعتبر هذا الأخير من الأجهزة الرئيسية التي تقدم خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية ومراقبة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وتزويد الإدارة ومجلسها بتوقعات المخاطر وتحديد الوسائل التي يمكن استخدامها لإدارة وتقليل تلك المخاطر مما يؤدي إلى تعزيز دور الجهاز المذكور في تحقيق المساءلة من خلال تنوع الخدمات التي يؤديها.وترتبط تلك الخدمات بمدى كفاءة الجهاز واستقلاليته اي بالخصائص التي يجب ان تتوفر فيه .

أهداف البحث:

تسعى الباحثة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعريف بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي متضمنة معايير الخصائص والأداء والتركيزعلى دور المدققين الداخليين بالالتزام بمعايير الخصائص في تحقيق مساءلة أفضل لمختلف الجهات داخل المنظمة.

٢- اختبار مدى الالتزام بمعايير الخصائص للتدقيق الداخلي في البنك العربي ودور ذلك في تعزيز المساءلة فيه.

٣- تقديم التوصيات التي من شأنها تعزيز دور جهاز التدقيق الداخلي في تحقيق المساءلة في ضوء النتائج التي سيتم الوصول إليها.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك التزام ذو دلالة احصائية من قبل المدققين الداخليين في البنك العربي بمعايير الخصائص الدولية

الفرضيات الفرعية:

١- هناك التزام ذو دلالة احصائية من قبل المد ققين الداخليين في البنك العربي بمعايير الاستقلالية والموضوعية.

٢- هناك التزام ذو دلالة احصائية من قبل المدققين الداخليين في البنك العربي بمعايير المهارة والعناية المهنية .

٣- هناك التزام ذو دلالة احصائية من قبل المدققين الداخليين في البنك العربي بمعايير برامج تأكيد وتحسين الجودة .

الفرضية الرئيسية الثانية : (تؤثر معايير الخصائص للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة بالبنك العربي) ويرتبط بها ثلاث فرضيات فرعية

١- تؤثر الاستقلالية والموضوعية للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة

٢- تؤثر المهارة والعناية المهنية للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة

٣- تؤثر برامج تأكيد وتحسين الجودة للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة

أدوات البحث:

- اعتمدت الباحثة على منهج التحليل الوصفي مستخدمة في ذلك الادوات البحثية التالية:

- **أولاً: المصادر الثانوية :** وتشمل الكتب والمراجع العلمية والرسائل الجامعية والدراسات السابقة والمصادر المتوفرة من خلال المواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوع البحث.

- **ثانياً: المصادر الأولية :** لغرض جمع البيانات الأولية الخاصة بالدراسة العملية، استُخدِمت الاستبانة كوسيلة رئيسية لتحقيق أهدافها، وتم تصميمها وفقاً لمحورين أساسيين:

- يتعلق أحد المحورين بمدى ا لتزام المدققين بمعايير الخصائص (السمات) من خلال ٢١ سؤال أما المحور الثاني، فيتعلق بدور التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية في تحقيق مبدأ المساءلة ويتألف من ٦ أسئلة.

- وقد تم قياس **الصدق الظاهري** من خلال توزيع الاستبانة على مجموعة خبراء من الأساتذة والمهنيين والعاملين في البنوك للحكم على مدى صحة صياغة الأسئلة وكفايتها في تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، وعُدلت الاستبانة في ضوء آراء الخبراء لتصبح جاهزة للتوزيع على العينة المختارة. ولقياس ثبات الاستبانة، تم استخدام **معامل الثبات** (كرونباخ ألفا)، وقد بلغت قيمة ألفا لكامل العينة ٩٤.٢٧ % = α، وهي نسبة جيدة، كونها أعلى من النسبة المقبولة وهي ٦٠%.

مجتمع البحث:

يعتبر البنك العربي الأكثر انتشاراً على الساحتين العربية والدولية من بين بنوك المنطقة، ويسعى دوما للبحث عن وسائل لتعزيز موقعه وتطوير خدماته المالية في الأردن، ولقد كان من المؤسسات الرائدة التي التزمت بمفاهيم الحاكمية المؤسسية في الشرق الأوسط، فقد شُكلت لجنة الحاكمية المؤسسية والسياسات العامة من أعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٢، وأُنشئت إدارة خاصة تُعني بالامتثال لمتطلبات الرقابة المصرفية وتعزيز السلوك المؤسسي الهادف إلى تحقيق التميز في هذا المجال. ويلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع نشاطات البنك، ويتبع البنك في هذا المجال تعليمات البنك المركزي الأردني الذي تبَنى توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية، كما يتبع متطلبات سلطات الرقابة في البلدان الأخرى التي يعمل فيها.

علاوة على ذلك، يمتد دور البنك العربي إلى دعم نشاطات عديدة تساهم في خدمة المجتمع وتطوره، كدعمه لنشاطات هامة في المجالات العلمية والثقافية والصحية والزراعية والرياضية والبيئية.

وقد تم اختيار عينة البحث من العاملين في جهاز التدقيق الداخلي وإدارة الامتثال لمتطلبات الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر .

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

١ – دراسة مطر ونور (٢٠٠٧) "مدى التزام الشركات المساهمة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي":

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية. ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي وعددها ٢٠ شركة، أي ما يعادل حوالي ٣٢% من حجم مجتمع الدراسة. وقد تمَّ توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي ستة محاور أساسية يغطي كل منها مبدأً من المبادئ المتعارف عليها لنظام الحاكمية المؤسسية للشركات.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جداً، ولكن ضمن مستوى عام مقبول أو متوسط، مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي. أما عن جوانب الخلل في تطبيق النظام فتتلخص بشكل رئيسي في : عدم التزام مجالس الإدارة كما ينبغي، بقواعد السلوك المهني، وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، إلى جانب عدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها، ولجوء بعض إدارات تلك الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة كالرشى والمحسوبية للحصول على العقود.

وفي ضوء ذلك الطرح، قدّم الباحثان مجموعة من التوصيات لعل من أهمها أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات إلى إصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية وإرشادات بتطبيقه على الواقع العملي ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به، وعلى تشكيل لجان للحاكمية المؤسسية من أعضاء مستقلين وذلك على غرار لجان التدقيق الموجودة فيها حالياً.

– دراسة زويلف والجوهر (٢٠٠٧) "دور الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية في تعزيز دعائم التحكم المؤسسي":

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية ودعائم التحكم المؤسسي المتمثلة في : الإفصاح، والمسؤولية، والمساءلة، والعدالة، والاستقلالية، والالتزام بالقوانين والأنظمة، وبيان مدى مساهمة عناصر الرقابة الداخلية ودورها في تعزيز الدعائم المذكورة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، أجريت دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الأردنية من خلال تصميم استبانة لهذا الغرض . وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أبرزها أن نجاح التحكم المؤسسي يتطلب تبني المنظمات لعناصر الرقابة الداخلية، وأن لجميع عناصر الرقابة الداخلية دوراً هاماً في تعزيز كافة دعائم التحكم المؤسسي.

قدمت الدراسة المذكورة عدة توصيات من أهمها ضرورة الالتزام بالمعا يير الدولية للتدقيق ذات العلاقة بالرقابة الداخلية من أجل تطبيق عناصرها الواردة في هذه المعايير، وزيادة وعي الإدارة العليا والتنفيذية بالدور الذي تلعبه هذه العناصر في دعم التحكم المؤسسي، وضرورة إزالة كافة العوائق التي تحول دون تطبيق تحكم مؤسسي فَعّال.

دراسة اليعقوب (٢٠٠٦) "التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي " (دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال في العراق):

ركزت الباحثة في دراستها على دور وظيفة التدقيق الداخلي في توجيه عمليات الشركات نحو النجاح، حيث تساعد في فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلي ة وتزويد أفراد الإدارة على كل المستويات بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الحماية المادية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسؤولياتهم والتي تشكل أحد عناصر الحاكمية المؤسسية كقسم يعمل على ضبط العمل داخل الشركات خاصة عند توسع قاعدة المساهمين والبدء بالفصل بين الملكية والإدارة ووجوب اعتماد المعايير الدولية للتحكم المؤسسي باختلاف أنواعها ومجالات نشاطاتها، ومن نتائج الدراسة أن نجاح وظيفة التدقيق الداخلي يتطلب الفهم العميق لأهداف الشركة واستراتيجياتها ثم وضع الخطط المناسبة لتحديد أولويات العمل فضلاً عن امتلاك إستراتيجية ثنائية الأدوار لدعم فاعلية الحاكمية المؤسسية في حماية قيمة المساهم من خلال أنشطة التأكيد المتعلقة بتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية، إلى جانب تعزيز عملية إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها.

ثانيا : الدراسات الاجنبية

١- دراسة (Coram, Ferguson & Moroney, ٢٠٠٦) "أهمية التدقيق الداخلي في اكتشاف التلاعب":

أشارت هذه الدراسة إلى أهمية الحاكمية المؤسسية في الوقت الحاضر، وإلى أهمية التدقيق الداخلي كعنصر هام من عناصر تحقيق الحاكمية المؤسسية من خلال دوره في اكتشاف التلاعب في المنظمات . وتهدف هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان احتمال اكتشاف التلاعب في المنظمات ا لتي تتوفر فيها وظيفة التدقيق الداخلي، أكبر منها في المنظمات التي لا تتوفر فيها هذه الوظيفة.

وتم التوصل إلى أن المنظمات التي تتوفر فيها أجهزة التدقيق الداخلي لديها قدرة أكبر على اكتشاف التلاعب، إضافة إلى أن المنظمات التي تعتمد على مصادر تدقيق خارجية هي أقل قدرة على اكتشاف التلاعب من المنظمات التي تأخذ على عاتقها تطوير دور أجهزة التدقيق الداخلي فيها، وهذا ما يعطي دليلاً قوياً بأن التدقيق الداخلي يضيف قيمة من خلال مساعدة البيئة الرقابية لاكتشاف التلاعب في المنظمات، وفي ضوء هذه النتائج تم الاقتراح بضرورة تعزيز فاعلية دور التدقيق الداخلي في المنظمات بدلاً من استخدام مصادر خارجية للتدقيق.

٢- دراسة (Leung, Cooper & Robertson, ٢٠٠٣) "دور التدقيق الداخلي في الحاكمية المؤسسية والإدارة":

أجريت هذه الدراسة في أستراليا، وتهدف إلى تقييم دور التدقيق الداخلي في الحاكم ية المؤسسية والإدارة، وتضع الدراسة تعريفاً للمساءلة والأهداف، آخذين في الاعتبار طبيعة التدقيق الداخلي ومدى تطبيق معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكيين للممارسة المهنية. أوصى الباحثون بتحسين ممارسات أجهزة التدقيق الداخلي من خلال مراجعتها من قِبل معهد المدققين الداخليين الأمريكيين وغيره من المنظمات والهيئات التشريعية والحكومية.

٣- دراسة (Glasgow, 2002) "الحاكمية المؤسسية وضرورة تطوير المقاييس العامة والخاصة":

تناولت هذه الدراسة أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأمريكية، وناقشت القانون الأمريكي الجديد (Sarbanes-Oxley) الصادر في عام ٢٠٠٢ الخاص بالحاكمية المؤسسية، والذي يتضمن شروط تمنع مدقق الحسابات من تقديم أية

خدمات أخرى مثل مسك الدفاتر أو تصميم النظام المحاسبي أو خدمات التقييم وغيرها؛ وذلك من أجل تعزيز استقلاليته . كما نص القانو ن على استقلالية جهاز التدقيق الداخلي للشركة بحيث لا تستطيع الإدارة التأثير عليه، وقد أوردت الدراسة تعليقاً للمعهد الأمريكي للمحاسبين على القانون بأنه يعتبر تحدياً لمهنة التدقيق.

الاطار النظري للبحث

أولا :مفهوم التدقيق الداخلي ، واهدافه، ومبادئه ، ومعاييره

تطور مفهوم التدقيق الداخلي مع تزايد الحاجة إليه للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجالس الإدارة إلى سلامة العمل، وحاجتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية. ووفقاً لآخر نشرة صادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) عرفَ التدقيق الداخلي بأنه:

"نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنظمة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحاكمية". (IIA, 2004, P.13)

وأشارت دراسة (جمعه، ٢٠٠٠، ص١٠) إلى أنه قد حدث في السنوات الأخيرة تطور سريع على أهداف وظيفة التدقيق الداخلي بحيث أصبحت تتمثل في زيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، وتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر في المنظمة، وفاعلية الرقابة، بالإضافة إلى فاعلية الحاكمية المؤسسية في المنظمة، ويمكن تصنيف أهداف التدقيق الداخلي حسب تطورها إلى: (جمعه، ٢٠٠٠، ص١٢)

١. الأهداف التقليدية وتتعلق باكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب ونطاقها يرتبط بالعمليات المالية.
٢. الأهداف الحديثة وتتعلق بمساعدة جميع أعضاء المنظمة على تأدية عملهم بفاعلية . ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يتم تدقيقها لإضفاء قيمة للمنظمة.

ويرتبط نشاط التدقيق الداخلي بمجموعة من المبادئ باعتبار أن هذا النشاط يقوم أساساً على الثقة في تأكيده الموضوعي بشأن إدارة المخاطر والرقابة والحاكمية. من هذا المنطلق فإنه متوقع من المدققين الداخليين أن يطبقوا المبادئ التالية ويتمسكوا بها: (IIA, 2004, P.5)

الاستقامة: إن استقامة المدققين الداخليين تؤدي إلى إرساء دعائم الثقة، وهذا يشكل الأساس للاعتماد على آرائهم وأحكامهم.

الموضوعية: يجب على المدققين الداخليين مراعاة أرفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العمل الذي يكونون بصدد فحصه. ويجب على المدققين الداخليين مراعاة التقييم المتوازن لكل الظروف ذات الصلة، وكذلك مراعاة ألا يتأثروا في تكوينهم لآرائهم أو أحكامهم بمصالحهم الشخصية أو بآراء أو تأثيرات الآخرين.

السرية: على المدققين الداخليين أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يتلقونها أو يطلعون عليها، وعليهم ألا يفصحوا عن تلك المعلومات بدون الحصول على الإذن أو التفويض المناسب اللازم، وذلك ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني بالإفصاح عن تلك المعلومات.

الكفاءة: على المدققين الداخليين أن يستخدموا المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات التدقيق الداخلي.

معايير التدقيق الداخلي الدولية

أن التقيد بالمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي يشكل أمراً أساسياً وضرورياً لتمكين المدققين الداخليين من أداء المسؤوليات الملقاة على عاتقهم. لأن أنشطة التدقيق الداخلي يتم تأديتها في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، وفي داخل منظمات تختلف من حيث الغرض، والحجم، والتعقيد والهيكلية.

وتشمل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي معايير الخصائص اللازم توافرها ومعايير الأداء. فأما معايير الخصائص اللازم توافرها فتتناول خصائص الأجهزة والأفراد الذين يتولون أداء أنشطة التدقيق الداخلي، وأما معايير الأداء فتحدد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتعد بمثابة معايير للجودة وترتبط معايير الاداء بالتخطيط للعمل وادارة وتنفيذ وتوصيل النتائج .وسيتم في هذا البحث عرض معايير الخصائص فقط ووفقا لتبوبياتها الواردة في المعايير ..(IIA, 2004, P7-10)

معايير الخصائص للمدقق الداخلي

١٠٠٠ - الغرض، السلطة، والمسؤولية ينبغي تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن نظام التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع "المعايير الدولية المهنية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي"، على أن يصادق عليها مجلس الإدارة.

١١٠٠ - الاستقلالية والموضوعية ينبغي أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، وينبغي أيضاً أن يكون المدققون الداخليون موضوعيين أثناء أداء أعمالهم.

١١١٠ - الاستقلالية التنظيمية ينبغي أن يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعاً لمستوى تنظيمي في المنظمة بشكل يكفل أداء نشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياته كما ينبغي.

١١٢٠ - الموضوعية الفردية ينبغي أن يتصف المدققون الداخليون بالحياد وعدم الانحياز، وأن يتجنبوا تضارب المصالح.

١١٣٠ - معوقات الاستقلالية أو الموضوعية إذا كان هناك ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء في الواقع أو الظاهر، فإنه ينبغي الإفصاح عن تفاصيل ذلك إلى الأطراف المعنية، مع العلم بأن طبيعة هذا الإفصاح تختلف باختلاف المعوقات.

١٢٠٠ - المهارة والعناية المهنية اللازمة ينبغي أن تؤدى مهام التدقيق بمهارة ومع توخي العناية المهنية اللازمة.

١٢١٠ - المهارة ينبغي على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة بكل منهم. ويتعين على نشاط التدقيق الداخلي ككل أن يمتلك أو يكتسب المعلومات والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ مسؤولياته.

١٢٢٠ - العناية المهنية اللازمة يتعين على المدققين الداخليين التزام مستوى العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاقتدار. بيد أن توفر العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة عن الخطأ.

١٢٣٠ - التطوير المهني المستمر يتعين على المدققين الداخليين أن يطوروا معرفتهم، مهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر.

١٣٠٠ - برنامج تأكيد وتحسين الجودة ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يطوِّر، وأن يحافظ على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي، وعليه أن يراقب مدى فعاليته باستمرار. ويشمل ذلك البرنامج أعمال التقييم الدوري الداخلي والخارجي للجودة والمراقبة الداخلية المستمرة لها. ويتعين تصميم كل جزء من ذلك البرنامج على وجه يكفل مساعدة نشاط

التدقيق الداخلي في إضافة قيمة، وتحسين أعمال المنظمة، والتأكد من أن نشاط التدقيق الداخلي يتطابق مع "المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي" ومبادئ أخلاقيات المهنة.

١٣١٠ - تقييم برنامج تأكيد الجودة ينبغي أن يعتمد نشاط التدقيق الداخلي نظاماً شاملاً لمتابعة وتقييم الفاعلية الإجمالية لبرنامج الجودة. وينبغي أن يشمل هذا النظام أعمال التقييم الداخلي والخارجي على حد سواء.

١٣١١ - أعمال التقييم الداخلي ينبغي أن تشتمل أعمال التقييم الداخلي على ما يلي:

مراجعات مستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي، ومراجعات دورية تنفذ بأسلوب التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص آخرين من داخل المنظمة ممن تتوفر لهم المعرفة بأصول ممارسة التدقيق الداخلي و"المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي".

١٣١٢ – أعمال التقييم الخارجي ينبغي إجراء أعمال التقييم الخارجي – مثل مراجعات تأكيد الجودة – مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات بواسطة مدقق أو فريق تدقيق مؤهل ومستقل من خارج المنظمة.

١٣٢٠ - إعداد وإبلاغ التقارير عن برنامج تأكيد الجودة ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق إبلاغ نتائج أعمال التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.

١٣٣٠ - استخدام تعبير "تم إجراؤه وفقًا للمعايير المعتمدة" يراعى تشجيع المدققين الداخليين على الإفادة بأن عملهم تم إجراؤه وفقاً "للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي". ويمكن أن يستخدم المدققون الداخليون هذه العبارة فقط إذا كانت أعمال تقييم برنامج تحسين الجودة تبين أن نشاط التدقيق الداخلي يؤدى وفقا لتلك "المعايير".

١٣٤٠ - الإفصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير بالرغم من وجوب التقيد التام "بالمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي" في أداء نشاط التدقيق الداخلي، وكذلك تقيد المدققين الداخليين بمبادئ أخلاقيات المهنة، إلا أنه قد تكون هناك حالات لا يتم فيها التقيد التام بتلك المعايير والمبادئ. وفي مثل تلك الحالات، وحينما يؤثر عدم التقيد على النطاق العام أو على أعمال نشاط التدقيق الداخلي، فإنه ينبغي الإفصاح اللازم عن ذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ثانيا : دور المدقق الداخلي في تحقيق المسائلة

المساءلة هي آلية مهمة في الحاكمية المؤسسية لمحاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقاط غامضة أو تُهَم تُوجَّه إليهم سواء كانوا منتخَبين أو مُعيَنين. إن التزام المنظمات والدوائر العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها يهدف إلى رفع كفاءة وفاعلية هذه المنظمات. (جبر، ٢٠٠٧، ص٣٠)

وورد في إعلان نيودلهي أن المساءلة تعني التزام الأشخاص أو السلطات المخولة بإدارة الموارد العامة برفع تقرير حول إدارتها لهذه الموارد، وأن تُسأل هذه الجهات عن المسؤوليات المالية والإدارية والبرامج المنوطة بها. وتساعد عمليات الرقابة الداخلية إدارة المنظمة في تحقيق المساءلة. (الجوهر، ١٩٩٩، ص١٦)

ويلخص عفيفي أهمية المساءلة بالآتي: (عفيفي، ٢٠٠٦، ص٩)

- قطع الطريق على المسؤولين في محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة بسبب اتساع نطاق مصادر ومحركي المساءلة.
- تقليل فرص الاتفاقات غير المشروعة بين المجالس المسؤولة والجهات المكلفة بالرقابة والتدقيق.
- معاونة جهات الرقابة والتدقيق في القيام بعملها على الوجه الصحيح.
- كشف التلاعب أو الفساد بمعدل أسرع من المعتاد.
- حماية المصالح العامة بشكل أكثر فاعلية.
- توخي المسؤولين للمزيد من الحيطة والحذر في أعمالهم طالما أن المساءلة متسعة المصادر

وتلقى وظيفة **التدقيق الداخلي** اهتماماً كبيراً في إتمام عملية المساءلة، حيث تتولى هذه الوظيفة عملية التقييم المستمرة لكافة النشاطات المختلفة؛ للتأكد من مدى التزام الم نظمة والعاملين فيها بالقوانين والنظم والأحكام العامة وكذلك السياسات والإجراءات المعمول بها في المنظمة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية للأعمال؛ وذلك لإضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها . (Arens, 2003, P.760)

ويقوم جهاز التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية : (الوردات، ٢٠٠٦، ص ٣٩)

- **تحديد كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة:** تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمانة معقولة بأن الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها، حيث يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قِبل الإدارة وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نُفذت كما خُطط لها.
- **قابلية المعلومات للاعتماد عليها** : تعتبر الشفافية من الأبعاد الهامة للحاكمية المؤسسية، ويمكن تعريف الشفافية بأنها الإفصاح العام عن م علومات موثوقة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للمنظمة وإنجازاتها وأنشطتها ومخاطرها وإدارة هذه المخاطر . ولا يعني ذلك أن الإفصاح وحدَه يوفر الشفافية المطلوبة، بل يجب أن تتوفر في المعلومات المقدَمة الدقة والاكتمال من الناحية ا لكمية والنوعية وأنه يجري تقديمها في أوقاتها المناسبة . أما موضوع الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمتطلبات التشريعات وتعليمات الجهات الرقابية فهو يستند إلى قاعدة أن السوق تنطوي على آلية منظمة تكافئ المنظمات التي تتبع الحاكمية المؤسسية بما فيها إدارة المخاطر بشكل فعّال، وتعاقَب المنظمات التي تدير ظهرها للحاكمية ولا تعي إدارة مخاطرها بالشكل المطلوب، ولا يمكن لآلية السوق هذه أن تعمل بفاعلية إلا إذا كان متاحاً لكل الأطراف المعنية الوصول إلى معلومات ذات موثوقية، ومقدَمة في أوقاتها . ويساهم المدقق الداخلي في تحقيق ذلك . (خوري، ٢٠٠٦، ص ٣)
- **الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة :** يتحقق التدقيق الداخلي من أن العاملين في المنظمة يقومون بما هو مطلوب منهم إزاء اتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات. وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك، فإنه ينبغي على المدقق تحديد الأسباب. إذ قد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها وليس المسؤول عن ذلك الموظف فقط. كما يجب عليه تحديد التكلفة والمخاطر الناتجة عن عدم الالتزام، وما هي الطريقة التي تحقق التزام العاملين بالإجراءات المحددة.
- **تحديد مواطن المخاطر:** على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية، وإعلام الإدارة عنها، ويتم تحديد مواطن المخاطر من خبرة المدقق السابقة في المنظمة، أو من وجوده في منظمات أخرى ذات نشاط مشابه، أو من معلومات مستقاة من مصادر أخرى.

ويجب أن يتصف موظفو التدقيق بالأهلية والكفاءة المهنية التي تؤهلهم للقيام بأداء وظائفهم على خير وجه. ويتطلب ذلك وجود موظفين يتمتعون بالخبرة، وأن يخضعوا لبرامج تدريبية مستمرة تساعد على تطورهم واكتسابهم المزيد من المعرفة والخبرة. كما يجب أن يكون المدقق الداخلي ملماً بأهداف المنظمة، وسياساتها وخططها، وبرامجها، وعملياتها، والقوانين المالية والإدارية، والإجراءات المحاسبية المتبعة والممارسات الإدارية السائدة. (الوردات، ٢٠٠٦، ص ٢٦٣-٢٨٨).

الاطار العملي للبحث

تم توزيع ١٢٠ استبانة وتم قبول ١٠٠ استبانة بعد استرداد ١٠٦ منها حيث رُفضت ٦ استبانات لعدم تكامل المعلومات فيها. واشتملت العينة على كامل المدققين الداخليين في البنك العربي وفروعه في الأردن.

أولا :أختبار الفرضية الرئيسية الاولى والفرضيات الفرعية المرتبطة بها

يوضح الجدول رقم (١) الأسئلة الموضوعة للوقوف على مدى التزام المدققين الداخليين في البنك العربي بمعايير خصائص التدقيق الداخلي، حيث تضمن ثلاث مجموعات أساسية من المعايير وهي الاستقلالية والموضوعية، والمهارة والعناية المهنية، وتأكيد تحسين الجودة . وبتحليل إجابات عينة الدراسة على تلك الأسئلة يُلاحظ أن متوسط الالتزام بمعايير الخصائص بلغ ٤.٠٤ أي بنسبة ٨٠.٨% لمساحة المقياس المستخدم مما يشير لوجود التزام كبير من قِبل المدققين لهذه المعايير وبلغ أعلى المتوسطات ٤.٥٥ والذي يشير إلى ارتباط جهاز التدقيق الداخلي بمستوى إداري يكفل له أداء أنشطته باستقلا لية تامة. ومن خلال مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك وُجد أن جهاز التدقيق الداخلي يرتبط بمجلس الإدارة مباشرةً (البنك العربي، ٢٠٠٧، ص ٢١١)، ويليه التزام المدقق الداخلي بالقوانين ومراعاة الإفصاح عن الأمور المادية في حدود القوانين المعمول بها وواجباته الرقابية بمتوسط بلغ ٤.٥١ كنوع من الالتزام بمعيار الاستقلالية والموضوعية، ثم السؤال المرتبط بعدم مشاركة المدقق الداخلي في أي نشاط أو أي علاقة تسيء إلى موضوعيته أو مصالح البنك، حيث بلغ الوسط الحسابي ٤.٤٧، ومن تلك النتائج يُلاحظ بأن الوسط الحسابي لمتوسط المعايير الخاصة بلاستقلالية والموضوعية بلغت أكبر متوسط وهو ٤.٢٦، أما أدنى المتوسطات فهي ترتبط بمدى تقديم المدقق الداخلي خدمات استشارية تتعلق بعمليات كان مسؤولاً عنها سابقا بمتوسط ٣.٣٧، ويعود سبب ذلك إلى الاختلاف في الرأي حول تأثير تلك الخدمات على الاستقلالية من جهة، ومدى قدرته على تقديمها من جهة أُخرى حيث يُلاحظ بأن الانحراف المعياري كبير قياساً

ببقية الأسئلة، ومن خلال النظر إلى الوسط الحسابي لمتوسط المعايير المرتبطة بتأكيد وتحسين الجودة، فإنها أقل المعايير التزاماً حيث بلغت ٣.٧٤%.

جدول رقم (١)

مدى التزام المدققين بمعايير خصائص التدقيق

الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١. الاستقلالية والموضوعية			
١- يرتبط جهاز التدقيق الداخلي بمستوى إداري يكفل له أداء أنشطته باستقلالية تامة.	٤.٥٥	٠.٦٧٢	%٩١
٢- يستطيع جهاز التدقيق الداخلي أداء أعماله، وتبليغ نتائجه بدون تدخل من قِبل أي جهة إدارية.	٤.٤٣	٠.٧٠٠	%٨٨.٦
٣- لا يشارك المدقق الداخلي في أي نشاط أو أية علاقة تسيء إلى موضوعيته أو إلى مصالح البنك.	٤.٤٧	٠.٧٠٣	%٨٩.٤
٤- يلتزم المدقق بالقوانين ويراعي الإفصاح عن الأمور المادية في حدود القوانين المعمول بها وواجباته الرقابية.	٤.٥١	٠.٥٤١	%٩٠.٢
٥- يمتنع المدقق الداخلي عن تقييم أعمال كان مسؤولاً عن تنفيذها سابقاً.	٤.١٥	٠.٩٠٣	%٨٣
٦- يقدم المدقق الداخلي خدمات استشارية تتعلق بعمليات كان سابقاً مسؤولاً عنها.	٣.٣٧	١.٠٠٢	%٦٧.٤
٧- يفصح المدقق الداخلي للجهات المعنية عن	٤.١٩	٠.٨٤٩	%٨٣.٨

أية معوقات تؤثر على استقلاليته.			
٨- يؤدي المدقق الداخلي أعماله بنزاهة وحرص وشعور بالمسؤولية.	٤.٤١	٠.٦٠٥	%٨٨.٢
الوسط الحسابي لمجموعة المعايير المتعلقة بالاستقلالية:	٤.٢٦		
٢. المهارة والعناية المهنية اللازمة			
٩- إن معظم العاملين في جهاز التدقيق الداخلي من الأشخاص الذين يتوفر لديهم التأهيل والكفاءة اللازمة.	٤.٢٦	٠.٨٣٦	%٨٥.٢
١٠- يستطيع المدقق الداخلي من خلال مهاراته تمييز مجالات الخطأ والتلاعب.	٤.٢٩	٠.٦٠٨	%٨٥.٨
١١- لدى المدقق الداخلي المهارات اللازمة لمعرفة أنواع المخاطر المرتبطة بنشاط البنك.	٤.١٩	٠.٧٣٤	%٨٣.٨
١٢- لدى المدقق الداخلي المهارات اللازمة لمعرفة الضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات.	٤.١١	٠.٧٧٧	%٨٢.٢
١٣- يستخدم المدقق الداخلي التقنيات الحديثة في التدقيق.	٣.٧٦	٠.٧٦٧	%٧٥.٢
١٤- يؤدي المدقق الداخلي الخدمات التي يكون لديه المعرفة بها، والمهارة اللازمة لها.	٤.٣١	٠.٥٦٣	%٨٦.٢
١٥- يلتزم المدقق الداخلي عند أداء خدماته بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.	٤.٠٧	٠.٦٤٠	%٨١.٤

١٦- يعمل المدقق الداخلي باستمرار على تحسين مهاراته، وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤديها.	٤.٠٧	٠.٧٤٢	%٨١.٤
الوسط الحسابي لمجموعة المعايير المتعلقة بالمهارة المهنية:	٤.١٣		
٣. تأكيد وتحسين الجودة			
١٧- يتولى رئيس جهاز التدقيق الداخلي وضع برامج لتحسين الجودة يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي.	٤.٠٣	٠.٧٠٣	%٨٠.٦
١٨- يتم تقييم برامج عمل المدقق الداخلي بشكل دوري من قبل جهة من داخل البنك.	٣.٦٥	٠.٨٨٠	%٧٣
١٩- يتم تقييم برامج عمل المدقق الداخلي على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات من قبل جهة من خارج البنك.	٣.٦٨	٠.٨٨٦	%٧٣.٦
٢٠- يستخدم المدقق الداخلي عند إعداد تقاريره عبارة "تم تنفيذ المهام وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي".	٣.٤٨	٠.٩٢٦	%٦٩.٦
٢١- يفصح المدقق لرئيس مجلس الإدارة عن الحالات التي لا يلتزم بها بالمعايير الدولية أو الأخلاقيات الوظيفية.	٣.٨٧	٠.٨٣٧	%٧٧.٤
الوسط الحسابي لمجموعة المعايير المتعلقة بتحسين الجودة:	٣.٧٤		
الوسط الحسابي لمعايير الخصائص:	٤.٠٤		

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المرتبطة بها

تتمثل الفرضية الرئيسية بـ:

(تؤثر معايير الخصائص للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة بالبنك العربي) ويرتبط بها ثلاث فرضيات فرعية، تم اختبارها من خلال معادلات الانحدار الخطي.

١- تؤثر الاستقلالية والموضوعية للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة.

يُلاحظ من معادلة الانحدار الخطي البسيط في الجدول رقم (٢) أن معامل الارتباط يساوي ٠.٦٧٦ وبما أن القيمة موجبة فذلك يعني وجود علاقة طردية فيما بين الاستقلالية والموضوعية للمدقق الداخلي وبين تحقيق المساءلة، ويظهر من قيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل "الاستقلالية والموضوعية" يفسر ٤٥.٨% من التباين الحاصل في المتغير التابع وهو دور المدقق في تحقيق المساءلة، ومن خلال قيمة F المحسوبة والبالغة ٨٢.٦٥٣ ومقارنتها مع F الجدولية والبالغة ٢.٣٠٦ يمكن قبول الفرضية.

٢- تؤثر المهارة والعناية المهنية للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة.

يُلاحظ من معادلة الانحدار الخطي البسيط في الجدول رقم (٢) أن معامل الارتباط يساوي ٠.٥٦٠ وبما أن القيمة موجبة فذلك يعني وجود علاقة طردية فيما بين المهارة والعناية المهنية للمدقق الداخلي وبين تحقيق المساءلة، ويظهر من قيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل "المهارة والعناية المهنية" تفسر ٣١.٤% من التباين الحاصل في دور المدقق في تحقيق المساءلة، ومن خلال مقارنة قيمة F المحسوبة والبالغة ٤٤.٨٤٩ مع F الجدولية والبالغة ٢.٣٠٦ فانه يمكن قبول الفرضية.

٣- تؤثر برامج تأكيد وتحسين الجودة للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة.

يُلاحظ من معادلة الانحدار الخطي البسيط أن معامل الارتباط يساوي ٠.٣٢٥ وبما أن القيمة موجبة فذلك يعني وجود علاقة طردية فيما بين برامج تأكيد وتحسين الجودة للمدقق الداخلي وبين تحقيق المساءلة، ويظهر من قيمة معامل التحديد أن المتغير المستقل "برامج تأكيد وتحسين الجودة" تفسر ١٠.٦% من التباين الحاصل في دور المدقق في تحقيق المساءلة، ومن خلال مقارنة قيمة F المحسوبة والبالغة ١١.٥٩١ مع F الجدولية والبالغة ٢.٣٠٦ يمكن قبول الفرضية.

جدول رقم (٢)

مُعامل الانحدار البسيط لمعايير الخصائص الخاصة بالفرضية الرئيسية االثانية

المتغيرات المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبةF	الجدولية F	الدالة الإحصائية
الاستقلالية والموضوعية	0.676	0.458	82.653	2.306	0.000
المهارة والعناية المهنية	٠.٥٦٠	٠.٣١٤	44.849	2.306	0.000
تأكيد وتحسين الجودة	٠.٣٢٥	٠.١٠٦	11.591	2.306	0.001

وعند اختبار متوسط معايير الخصائص الثلاثة وأثرها في تعزيز دور المدقق الداخلي في تحقيق المساءلة يُلاحظ من معادلة **الانحدار الخطي البسيط** في الجدول رقم (٣) أن معامل الارتباط يساوي ٠.٦٥٢، ويظهر من قيمة معامل التحديد أن "معايير الخصائص" تفسر ٤٢.٥% من التباين الحاصل في تحقيق المساءلة، ومن خلال مقارنة قيمة F المحسوبة والبالغة ٧٢.٥٤٤ مع F الجدولية والبالغة ٢.٣٠٦ مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الخصائص للمدقق الداخلي المطبقة في البنك العربي وتحقيق دوره في المساءلة وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية الثانية أي أنه "تؤثر معايير الخصائص للمدقق الداخلي بشكل معنوي في تحقيق المساءلة بالبنك العربي".

جدول رقم (٣)

مُعامل الانحدار البسيط لمعايير الخصائص الخاصة بالفرضية الرئيسية الثانية

طريقة تحليل الانحدار	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط	معامل التحديد	Fالمحسوبة	Fالجدولية	الدالة الإحصائية
نتائج الانحدار الخطي البسيط	معاييرالخصائص	٠.٦٥٢	٠.٤٢٥	٧٢.٥٤٤	2.306	0.000

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات عديدة، منها دراسة (Dionne & Triki, 2005) حيث أظهرت أن توفر المتطلبات الرئيسية للمدقق متمثلة بالاستقلالية والموضوعية تعود بالفائدة والنفع على حملة الأسهم بإتاحة حرية أكبر في تحقيق المساءلة، وتُعد الاستقلالية إزاء ال جهة الخاضعة للرقابة أمراً لا غنى عنه بالنسبة إلى المدقق . وذلك يعني أن على المدقق أن يتوخى سلوكًا يزيد من استقلاليته، أو لا ينتقص منها على الأقل . كما عليه أن يسعى – لا ليكون مستقلاً عن الجهات الخاضعة للرقابة فحسب، بل ليكون أيضاً موضوعياً في معالجة القضايا و المواضيع قيد التدقيق . وبالرجوع إلى دليل الحاكمية المؤسسية في البنك العربي يتضح أن إدارة التدقيق الداخلي تمارس مهامها وتُعد تقريرها دون أي تدخل خارجي، ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أية احتمالية لوجود تعارض في المصالح. (البنك العربي، ٢٠٠٧، ص ٩٧).

الاستنتاجات:

١- قد يفسر البعض المساءلة ضمن حدود المسؤولية بين الرئيس والمرؤوس، إلا أن المساءلة وفقاً لمفهومها الصحيح تقتضي محاسبة الذين يتخذون القرارات في المنظمة عن نتائج قراراتهم وأعمالهم من قِبل العديد من الجهات الداخلية أو الخارجية، أي أن المساءلة تكون أمام الجميع وأولهم جمهور المستفيدين.

٢- بلغ الوسط الحسابي لالتزام جهاز التدقيق الداخلي في البنك العربي بمعايير الخصائص ٤.٠٤ أي هناك التزام بشكل كبير لهذه المعايير وهذا يتفق مع سياسات البرك .

٣- تعتبر معايير الاستقلالية والموضوعية أكثر المعايير الملتزَم بها من قِبل جهاز التدقيق الداخلي في البنك العربي ضمن معايير الخصائص، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٤.٢٦، ويليها معايير الالتزام بالمهارة والعناية المهنية بوسط حسابي بلغ ٤.١٣، وأخيراً معايير تأكيد وتحسين الجودة بوسط حسابي ٣.٧٤.

٤- تفسر معايير الخصائص ٤٢.٥% من التباين الحاصل في دور المدقق الداخلي في تحقيق المساءلة بالبنك العربي. ويعتبر المعيار الأكثر تأثيراً من هذه المعايير على دور المدقق الداخلي في تحقيق المساءلة هو معيار الاستقلالية والموضوعية .

٥- تتوزع بعض مهام التدقيق الداخلي وخاصة في ما يتعلق بالمخاطر أو الالتزام بالتشريعات على دائرتي إدارة المخاطر وإدارة الامتثال، بالإضافة إلى جهاز التدقيق الداخلي.

التوصيات:

١- من الضروري زيادة وعي العاملين في البنك بمفهوم المساءلة وأهميته في تعزيز الحاكمية المؤسسية وتحديد الجهات التي تقع عليها المساءلة ومجالاتها، والجهات التي تتولاها وأساليبها، ضمن الأدلة التي يصدرها البنك.

٢- السعي إلى تحديد مهام جهاز التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية، من حيث الخصائص التي يجب أن تتوفر فيه، ومن حيث مستلزمات أداءه وبالشكل الذي يواكب التطور الحاصل بمفهومه وأهدافه.

٣- من الضروري الاهتمام بالعوامل المؤثرة على استقلالية المدقق الداخلي، وأن لا يقتصر الأمر على العوامل الموضوعية من حيث الارتباط الإداري أو عدم تكليفه بمهام قام بتنفيذها سابقاً، وإنما الاهتمام أيضاً بالعوامل الشخصية التي ترتبط بالقيم الأخلاقية التي تنظم سلوك المدقق وتعزز من موضوعيته من خلال إصدار قواعد السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين في البنك.

٤- لتوفير نظام حاكمية مؤسسية فعال في البنك، لا بد من الاهتمام بالسياسات المتعلقة بتحديد أسس تعيين المدققين الداخليين من حيث التأهيل العلمي والعملي، والاهتمام بسياسات تحسين الجودة.

٥- اعادة تنظيم عمل اجهزة التدقيق الداخلي لكي تتضمن مهامها تحليل المخاطر وتحديد المستوى المقبول للمخاطرلانشطة البنك .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

١- الجوهر، كريمة علي كاظم، الرقابة المالية ، مطابع جامعة الموصل، العراق، ١٩٩٩.

٢- جمعه، أحمد حلمي، نحو تحقيق فعالية وكفاية لجان التدقيق لدعم الرقابة الإستراتيجية في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٠-١٢.

٣- جبر، شمخي، الفساد الإداري : المفهوم والآثار وآليات المكافحة، مجلة الحوار المتمدن، العدد:١٨٨٩، الدانمارك، ٢٠٠٧، ص٣٣.

٤- خوري، نعيم سابا، الشفافية والحاكمية في الشركات، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، العدد ٦٧-٦٨، الأردن، أيلول ٢٠٠٦، ص ٣-٦.

٥- زويلف، انعام محسن وكريمة علي الجوهر، دور الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية في تعزيز دعائم التحكم المؤسسي ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية العلوم الإدارية والمالية لجامعة الإسراء، الأردن، للفترة من ٢٦-٢٠٠٧/٣/٢٨، ص ٢-١٢.

٦- عفيفي، صديق محمد، الحوكمة لمراقبة وتحسين الأداء الحكومي (الشفافية – المساءلة – الشراكة)، القاهرة، ٢٠٠٦.

٧- مطر، محمد، وعبد الناصر نور، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاع المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٣، العدد١، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٤٥-٤٦.

٨- الوردات، خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦.

٩- اليعقوب، فيحاء عبد الله، التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي دراسة تطبيقية على منشآت الاعمال في العراق، بحث غير منشور، للحصول على درجة دكتوراه فلسفة في المح اسبة مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٦.

المصادر الاجنبية :

10- Arens, A. Alvin, Randal J. Elder & Marks S. Beasley, Auditing and Assurance Service - An Integrated Approach, Tenth Edition, Prentice Hall, 2003.

11- Coram, P. Ferguson, C. & Moroney, R.; the Value of Internal Audit in Fraud Detection; AFAANZ Conference, Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand , Australia 2006

12- Dionne, Georges and Triki, Thouraya.; Risk Management and Corporate Governance: the Importance of Independence and

Financial Knowledge for the Board and the Audit Committee; HEC Montreal Canada, Working Paper No. 05-03, May 2005.

13- Glasgow, Bo. Corporate Governance: a Time for Change Public and Private Sector Measures Move Forward; Chemical Market Reporter, New York, USA, August 19, 2002.

14- . IIA (Institute of Internal Auditors), Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, USA, www.theiia.org, 2004

15-Leung, Philomena; Cooper, Barry J; Robertson, Peter, the Role of Internal Audit in Corporate Governance & Management, RMIT Publishing, Australia, 2003.

مواقع الانترنت

www.Arabbank.jo Arab Bank Group.